الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
National Commission for Lebanese Women

اجتماع رفيع المستوى

من تنظيم الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجامعة اللبنانية الأمريكية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥حول المرأة والسلام والأمن

٤ تشرين الثاني ٢٠٢٠

لبنان

الهيئة الوطنية لشؤون المراة اللبنانية

أصحاب السعادة، حضرة السيدات والسادة

الحضورالكريم،

يسعدنا ان نشارك في هذا اللقاء رفيع المستوى، من تنظيم الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجامعة اللبنانية الأمريكية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥حول المرأة والسلام والأمن.

كما تعلمون ان الهيئة الوطنية هيئة رسمية انشئت بقانون عام ١٩٩٨ وقد طورت خطة العمل الوطنية الخاصة بقرار مجلس الامن ١٣٢٥ بطريقة تشاركية بالاشتراك مع عدة وزارات وادارات حكومية وبمشاركة فعالة من قبل منظمات المجتمع المدني المختصة وبمساعدة تقنية من قبل وكالات الامم المتحدة، وقد اقر مجلس الوزراء اللبناني في ايلول ٢٠١٩ هذه الخطة.

ان عرضنا اليوم سيتضمن اولا استعراض جهود الهيئة الوطنية للعمل بالخطة الوطنية لتطبيق القرار ١٣٢٥ لجهة مكافحة ظاهرة ممارسة العنف ضد النساء والفتيات التي تفاقمت خلال الحجر المنزلي الذي اضطرت السلطات الى فرضه للحؤول دون تفشي وباء كورونا في اطار الاستجابة للجائحة.

عملت الهيئة منذ بداية الجائحة على تكثيف التنسيق مع الوزارات والادارات العامة المختصة لتقديم خدمات للنساء والفتيات المعرضات للعنف وذلك على عدة محاور ومستويات وسنستعرض مع حضراتكم وحضراتكن بعض الامثلة عن الجهود التي قامت بها الهيئة الوطنية

على مستوى التنسيق مع الادارات الرسمية خلال جائحة كورونا

- التنسيق مع وزارة الاتصالات ووزارة الداخلية : اطلقت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة الوطنية حملة توعويّة تحت عنوان "الحجر الصحّي يحميكِ من الوباء، ١٧٤٥ يحميكِ من العنف الأسريّ" كما عملت الهيئة على الطلب من وزير الاتصالات إصدار التوجيهات اللازمة لجعل الاتصال بالخط الساخن اتصالاً مجانياً.
- التنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين : طلبت الهيئة الوطنية تضمين الاستمارة الخاصة لتسجيل الملفات الشخصية للبنانيين الراغبين بالعودة إلى لبنان خانة مخصّصة لأولاد وأزواج اللبنانيات الأجانب، يمكنهم من خلالها أن ينضموا بطريقة رسميّة إلى لائحة طالبي العودة إلى لبنان بناء لطلب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة
- نسقت الهيئة الوطنية مع وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف إدخال مفهوم النوع الاجتماعي لمراعاة حاجات النساء وظروفهنّ، في الاستمارة المعدّة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم المساعدات للعائلات الأكثر فقراً
- التنسيق مع وزارة العدل النائب العام لدى محكمة التمييزلفتح شكاوى فورية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري، سواءً أكان عنفًا معنويًا (قدح وذم وتهديد) أو عنفًا جسديًا (ضرب وإيذاء وغيره من ضروب العنف الجسدي)، وعدم إشتراط تقديم شكوى أمام النيابة العامة والإكتفاء بالإستماع الى إفادة النساء عبر الهاتف في حال لم تتمكن من الحضور الى مركز المفرزة القضائية المتخصصة

على مستوى اعداد دراسات حول رصد نسبة العنف الاسري خلال جائحة كورونا

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
National Commission for Lebanese Women

- عملت الهيئة الوطنية على اعداد و إرسال استمارات إلى الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي لديها خط ساخن لتلقي شكاوى العنف الأسري، حول أشكال حالات العنف ضد النساء والفتيات من حيث طبيعة هذا العنف ووتيرة وقوعه والموقع الجغرافي لحصوله كما تم التاكد من هذه المعلومات من خلال مقارنتها مع المعلومات الواردة من قبل قوى الامن الداخلي حول العنف .
- عملت الهيئة بمساعدة تقنية من وكالات الامم المتحدة الى اصدار عدة اعداد باللغتين الانكليزية والعربية من "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ "

على مستوى التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني التي لديها ملاجئ للنساء المعرضات/ الناجيات من العنف الاسري

- عقدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية اجتماعاً موسعاً مع ممثلات وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية ، بهدف استعراض التحديات التي تواجهها تلك المنظمات في مجال تأمين الحماية للنساء من العنف الأسري وخصوصاً في ظلّ انتشار وباء كورونا وما نتج عنه من تدابير استثنائية ومن تزايد لنسبة العنف، وبغية التنسيق ما بين الجمعيات وبين المؤسسات الحكومية لتحديد الأولويات الملّحة كما الأولويات المتوسطة والبعيدة الأمد، والعمل للحدّ من ظاهرة العنف الأسري وتقديم الخدمات اللازمة لضحاياه.
  - ومن أبرز هذه التحديات: القدرة الاستيعابية المحدودة للجمعيات لاستقبال النساء المعنفات وإيوائهنّ بطريقة مؤقتة وآمنة وسريعة، خصوصاً في ظلّ غياب مراكز حماية وإيواء آمنة تابعة للدولة اللبنانية، الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمرّ بها هذه الجمعيات وحاجتها إلى دعم من الجهات الرسمية لاستكمال مسيرتها، الثمن الباهظ للعلاج الطبّي للنساء المعنّفات خصوصاً للنساء غير المستفيدات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و للاشخاص الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، البطء في المحاكمات في قضايا العنف الأسري وغيرها.
  - ومن أبرز المقترحات التي خرج بها المجتمعون: إنشاء صندوق خاص لمساعدة ضحايا العنف الأسري، وفي هذا المجال، (كانت الهيئة الوطنية قد طلبت من وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء هذا الصندوق تطبيقاً لقانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري")، تسهيل شروط الاستقبال في مراكز الإيواء، إنشاء مركز متخصّص لحجر النساء والفتيات المعنفات خلال فترة تفشي وباء كورونا، استثناء فرق الحماية التابعة للجمعيات المختصة من الفئات التي تطبق عليها مقررات التعبئة العامة بشان القيود على التنقل، وذلك لتسهيل الاستجابة لحالات العنف وغيرها.

نود ايضا التقدم لكم بعرض سريع لجهود الهيئة الوطنية لشؤون المراة في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والامن من خلال تنسيق تنفيذ الخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥. لقد عقدت الهيئة الوطنية لقاء في السراي الحكومي في الاول من تموز ٢٠٢٠ هدف الى تحديد الاولويات واعتماد برنامج العمل لغاية نهاية العام ٢٠٢١ . تم خلال هذا الاجتماع الذي ضم ممثلين/ات عن الوزارات وعن وكالات الامم المتحدة الاتفاق على اللجان التنسيقية الوطنية المتخصصة والمؤلفة من ممثلون/ات عن الوزارات، والإدارات، والهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة . كما تم التوافق على آلية عمل هذه اللجان.

يتبين من منهجية عملنا انها تتقاطع مع الخبرات الاقليمية التي تم عرضها اليوم من قبل الدول المشاركة وهنا يهم الهيئة الوطنية التشديد على اهمية التعاون والتنسيق الدائم مع الوزارات المعنية كما مع منظمات المجمع المدني والجهات الاكاديمية المختصة بهدف المساعدة على رسم سياسات عامة واستراتيجيات وطنية هادفة وقابلة للتطبيق.

الحضور الكريم،

نشكر لكم اصغاءكم اصغاءكن

على امل التعاون الدائم بما فيه خير النساء والفتيات في بلادنا العربية

السيدة ريتا الشمالي، مستشارة تنمية المشاريع في الهيئة الوطنية لشؤون المراة اللبنانية

Rita.chemaly@nclw.gov.lb